التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي

د. عبد العالي عبد العالي حور

أستاذ باحث – المملكة المغربية

تقديم

أصبحت منطقة الساحل والصحراء الإفريقي من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرًا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فقد أضحت المنطقة مصدرًا أساسيًا لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية، وازداد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من طرف العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تواجه منطقة الساحل والصحراء في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة (الاتجار في البشر والأسلحة والبضائع) وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، هذه الظواهر تتغذى على أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية، تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار، مما يقتضي التعامل معها والاستجابة لها باستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية التي تم تبنيها في مواجهة هذه التهديدات.

وانطلاقًا من كون منطقة الساحل تشكل عمقًا استراتيجيًا ومجالاً حيويًا للأمن القومي العربي فإن هذه الأزمات الأمنية المهددة للمنطقة تلقي بظلالها على المشهد الأمني بالمنطقة، مما يلزم بإعادة النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة

الأمنية المشتركة، والتعاون والاعتماد المتبادل أمنيًا مع جميع المتدخلين والفاعلين محليًا وإقليميًا ودوليًا. والتعاطي معها سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليميًا أو دوليًا. حيث يمكن لدول المغرب العربي أن تلعب دورًا فاعلاً في الدفاع عن مصالح إفريقيا في مواجهة التنافس الدولي على خيراتها من أجل تعزيز وتقوية التنمية والاقتصاد، بدلاً عن التركيز على المقاربة الأمنية التي ثبت فشلها في مختلف المبادرات التي عرفتها المنطقة مما يحتم على المغرب تعزيز دوره في مختلف الآليات الإقليمية والدولية التي تستهدف المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة التي تجمعه بشعوب ودول المنطقة.

المحور الأول: **الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل**

كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمّشة، استراتيجيًا واقتصاديًا وسياسيًا طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية، ومن هنا، سنحاول أن نسلّط الضوء على موقع هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوسياسية للقارة الأفريقية من خلال التطرق للأوضاع الديمغرافية والاقتصادية في المنطقة، لكن قبل ذلك سنحدد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل.

1- الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء:

يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" أو المنطقة المطلة على الشاطئ. ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية.[1] والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلاً بين الصحراء الكبرى شمالاً

(1) Mehdi Taje, "Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain" , collège de défense de l’OTAN, NDC occasionnel paper, 19, décembre 2006, p. 6.

ومنطقة السافانا جنوبًا. ولعل مساحة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعًا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال. بالإضافة إلى أن المنطقة تتميز باللايقين الجيوسياسي incertitude géopolitique حيث تنفلت من التعريف الجغرافي الكلاسيكي، ففي السابق كان التحديد وفق المناطق المناخية حيث هناك معيار التساقطات المطرية في حدود 200 ملم حيث دونها تكون الزراعة والرعي مستحيلة.[2] كما أن التعريف والتحديد يختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفًا جغرافيًا، وهناك من يعطيها تعريفًا سياسيًا أو أمنيًا.

وبالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل (استراتيجية من أجل الساحل) فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورًا بمالي, جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال تشاد في الشرق.[3] واستنادًا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية وأهمها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، غينيا الاستوائية.[4]

وهناك تحديد آخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد. وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف بالساحل" والتي أنشئت في سبتمبر 1973، فإن دول الساحل الإفريقي هي: السنغال ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد ثم أضيفت كل من غامبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر. ونظرًا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا، إلا أنّ هناك

(2) Cahiers de l’Afrique de l’Ouest Un atlas du Sahara-Sahel Géographie, économie et insécurité Sous la direction de Laurent Bossard OCDE 2014 p 18-22.

(3) Pour consulte le document voir le lien: http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf

(4) Edmond Bernus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet "Le sahel oublié". Tiers Monde .N134 . 1993 p306 . 307.
http://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1993_num_34_134_4755.pdf

شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال.[5] ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيًا، ومحدودة السكان، وذات بُعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.

وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر مما يفسر الاهتمام الإقليمي والدولي بها حيث باتت منطقة الساحل الإفريقي حزامًا جغرافيًا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي.

وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى دول الجوار وإلى مناطق نفوذ القوى الدولية كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة والجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط.[6] وتؤثر على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط انطلاقا من البحر الأحمر.[7] وتتميز حدود دول منطقة الساحل بالمرونة والنسبية وتسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية وأكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين الذين توطدت العلاقات فيما بينهم بسبب الإثنية المشتركة أو صلات القرابة والمصاهرة والعلاقات التجارية المتبادلة.

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، والجفاف، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها

(5) Op. Cit., p. 6.

(6) Luis Simon. Op. Cit., p. 9.

(7) إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001, ص10.

وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.[8]

2- العامل الديموغرافي:

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطًا وعادات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس، والكانوري، والطوارق والعرب.[9]

وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، فمثلاً في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونين ونصف؛ إلا أنّ هذا العدد وصل في سنة 2009 إلى 11.175.919 نسمة. ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 8.7 فرد في الكيلومتر مربع الواحد. وتبرز هنا مشكلة اللاجئين البيئيين نحو المدن الكبرى هربًا من الجفاف بفعل الاحترار والتصحر وما يؤدي إليه من خلق تجمعات إثنية وغيتوهات autochtonie ونزاعات داخل الدول حيث هناك في الساحل حسب إحصائيات سنة 2012، 11.3 مليون نسمة في وضعية لا أمن غذائي و597 ألف لاجئ و443 ألف نازح [10].

ويتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر أن يتضاعف عدد سكانه حيث سيصل بحلول سنة 2040 إلى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الأمن الإنساني

---

(8) "Caractéristiques Écologiques et Socio-économiques" http://www.fao.org/docrep/003/x6883f/x6883f07.htm#TopOfPage

(9) Gérard-François DUMONT «La géopolitique des populations du Sahel» http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html

(10) Sahel regional strategy 2013 united nations P 3

بالمنطقة وخاصة الأمن الغذائي. منطقة الساحل منطقة تأخر فيها الانتقال الديموغرافي[11] وتقدر الأمم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 2.9 ما بين 2010 و2050.[12] وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل انسداد أفق تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إنّ التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد والتي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية.

3- هشاشة الواقع الاقتصادي:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم. وتتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور، حيث إن معظمها تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر، ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي

---

(11) مفهوم الانتقال الديموغرافي يعني الانتقال من نظام ديموغرافي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة منخفضتين.

(12) Un atlas du Sahara-Sahel p 85

الخام لدول الساحل والصحراء باستثناء ليبيا والجزائر، باقي دول الساحل هي دول حديثة من حيث استغلال الثروات البترولية.[13]

ويبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59 في المائة فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة التي يشكل فيها الشباب أقل من عشرين سنة 60 في المائة والبالغين 75 مليون نسمة سنة 2011 والتي يتوقع أن تصل إلى 130.3 سنة 2030 حيث تصل معدل الخصوبة لحوالي 3 في المائة (النيجر 3.9).[14]

ويعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم ويستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة مما سرع من وتيرة التمدن وما يرافقه من استمرار للفقر والحرمان فالثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا يستفيد منها إلا الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها.[15]

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.[16]

---

(13) atalas de sahara et sahel p 87/94

(14) «Le Sahel central : au coeur de la tempête» Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 3

(15) ibid p 3

(16) ibid p 86

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الغربية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونًا هامًا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميًا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (تشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة.(17)

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورًا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، والذي أبرم الاتفاق بشأنه بين الدول الثلاث في أبوجا في 3 يوليو 2009، رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها.(18)

وبذلك فإن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي ما جعل دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها، فهي أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة انشغالاً لمختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة، خاصة أن هذه الثروات لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية قوية.

لقد كان الساحل والصحراء على مر التاريخ مركزًا للمبادلات والتجارة، واليوم أصبحت الطرق الصحراوية ممرًا لتجارة السلاح والمخدرات والمهاجرين حيث يستفيدون

(17) Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia . Op.cit. .p9

(18) voir Benjaminn Augé «le trans saharan Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ?» note de l’ Ifri programme subsaharienne ifri 2010

من الدعم الذي تقدمه الجزائر وليبيا للسلع بالإضافة إلى انفلاتها من دفع الحقوق الجمركية، هذا الاقتصاد يطرح تحديات فعلية ويجب التمييز بين التهريب المافيوزي traffic mafieux والممارسات غير المهيكلة partique informelle (biens de consomation courante) التي ترتبط بها حياة سكان الحدود، هذه الدينامية والتعاون بين شبكات التهريب المنتشرة بين غرب أفريقيا وشمال أفريقيا هي شاهد على اندماج اقتصادي حقيقي لجهتي الصحراء رغم أن هذه المبادلات لا تأثير لها على اقتصاد دول المنطقة.(19)

المحور الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل

إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور ومستويات التهديدات الأمنية المتعددة والمتشابكة الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودًا نحو الدولة كأداة؛ لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديدًا أمنيًا متعدد المستويات.(20)

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم. هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاثة أبعاد وهي: البعد الأول: ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته. البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة

---

(19) Judith Scheele «Trafic ou commerce ? Des échanges économiques au Sahara contemporain» http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/trafic-ou-commerce-des-echanges-economiques-au-sahara-contemporain

(20) Mehdi Lahlou, “Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l`Union Européenne: évolutions récentes,” rapport de recherche2005/3 institut universitaire européen www.carim.org/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf , pp.1-26. visite le 28 mars 2015

الأسلحة والمخدرات، والبعد الثالث: هو الهجرة غير الشرعية، ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

1- التهديدات الإرهابية:

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول.

كما أنّ هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، فقد تحول الساحل الأفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء والساحل منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكوحرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون.

إن قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات من اختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة دفع البعض إلى اعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية مستدلين بمشاركة أحد قادته [(21)] ويدعى عبد الكريم الطرقي (نسبة إلى الطوراق) في قمة مهربي المخدرات الكولومبيين المنعقدة في غينيا بيساو سنة 2010، كما أن مخاطر اللاستقرار تزايدت بعد سقوط نظام معمر القذافي وفوضى السلاح وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة تنظيم

(21) Bulletin de la sécurité africaine n 18 février 2012 une publication de centre des études stratégiques de l'Afrique « la cooperation de securite au maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'algerie » par Laurence aida ammour p 1-3

القاعدة الذي يتعاون مع جماعة بوكوحرام مستفيدًا من نقط دعم في المجتمعات المحلية حيث ينسق مع قادة محليين ومهربي المخدرات والسلاح [22]، مستغلاً افتقار هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة. علاوة على عدم قدرة الحكومات على مراقبة وضبط أراضيها نظرًا لشساعة مساحتها وضعف جيوشها وقوات الأمن لديها فمثلاً أغلب الدول لا تتوفر على جيوش قوية ومنظمة ومجهزة فمالي لديها جيش تعداده حوالي 8200 ألف فرد ومساحتها تزيد عن 1 مليون 240 ألف كلم مربع أي أقل من جندي واحد لكل 151 كلم مربع.[23]

أ) محاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء

لقد بدأ الاهتمام السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا يزداد منذ انتهاء الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد، فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات وعمليات تدريب لقوات دول إفريقيا وتزويدها بالمعدات لكنها كانت لا تنطلق بهدف محاربة الإرهاب وإنما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام والوقاية من النزاعات ومحاربة التمرد الداخلي وحماية منابع النفط [24].

ونتيجة لتدمير السفارتين الأمريكيتين بكل من تنزانيا وكينيا في 1998 وسعت الولايات المتحدة من تعاونها لمحاربة الإرهاب مع كل من تنزانيا وكينيا وإثيوبيا وأوغندا [25]. وهو التعاون الذي سيتسع ليشمل معظم الدول الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر

---

(22) ibid p 3

(23) voir «Deux ans après l'opération Serval, où en est l'armée malienne ?» http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=mali

(24) انظر: «Islamist terrorism in the sahel : fact or fiction ?» crisis group, Africa report n° 92, 31 march 2005 p28

(25) انظر: «More than humanitarianism, a strategic US approach toward Africa” independent task force report n° 56 2006 ,council on foreign relations.

حيث أقيمت عدة شراكات مع دول إفريقيا لتعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب. وإذا كان هذا الاهتمام الأمريكي قد تركز بداية في شرق إفريقيا وخاصة منطقة القرن الإفريقي فإن وجود نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية في منطقة الصحراء الكبرى والتي تحولت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقيامها بعمليات إرهابية وعدم اقتصار نشاطها على الجزائر حيث يمتد إلى كل من موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر بل واحتمال ربطها لعلاقات مع جماعات متطرفة أصولية أو ذات نزعات انفصالية في كل المنطقة، جعل من منطقة الساحل الرقم الثاني في الحرب على الإرهاب فيما يتعلق بإفريقيا [(26)]، حيث كثفت الولايات المتحدة دعمها وتعاونها مع دول الساحل ودول المغرب العربي لاحتواء الجماعات المتطرفة وحرمانها من تكوين قواعد للتنظيم والتدريب والتجنيد.

وتعتبر "مبادرة عبر الساحل PAN SAHEL" لسنة 2003 أول مبادرة أمريكية في المنطقة وخصص لها 6.2 مليون دولار، وهدفها المعلن هو تدريب قوات البلدان المشاركة فيها (موريتانيا، تشاد، مالي، النيجر) ومساعدتها على حماية ترابها الإقليمي من هجمات وتسلل الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، لكن اتساع خريطة هذه الصحراء وقحالتها توضح أن هذا الهدف يصعب تحقيقه بأضعاف هذه القوات المدربة، لهذا وسعت الولايات المتحدة منها في مبادرتها الجديدة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Saharian Counter Terrorism Initiative" والتي أصبحت تضم المغرب وتونس والجزائر والسنغال ونيجيريا كملاحظين، إضافة إلى الدول الأربعة المنخرطة في مبادرة عبر الساحل، وقد تم الرفع من ميزانية المبادرة الجديدة لما بين 120 و 132 مليون دولار لسنة 2005 وما بين 350 و 400 مليون دولار لتغطي السنوات الخمس لما بعد سنة 2005، وهو ما يعني إمكانية تدريب عدد أكبر من القوات وتوفير وسائل ومعدات المراقبة والحراسة [(27)]، وتتميز هذه المبادرة الجديدة بوضعها لاستراتيجية متعددة

---

(26) انظر: «Islamist terrorisme in the sahel : fact or fiction ?» op,cit p30.

(27) نفس المرجع ص6.

الأبعاد وبأوجه متعددة تهدف للانتصار على الجماعات الإرهابية بتقوية القدرات الإقليمية على محاربة الإرهاب والرفع من التعاون بين القوات الأمريكية وقوات هذه الدول، وتهدف كذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتعليم والمؤسسات الحرة والديمقراطية [28].

وقد قامت الولايات المتحدة بمناورات عسكرية مشتركة مع دول المنطقة ابتداء من 6 يونيو 2005 وعلى مدار ثلاثة أسابيع وتهدف إلى التدريب على مكافحة الإرهاب، وأطلق على هذه العملية اسم فلينتلوك 2005 شملت خمس دول عربية وإفريقية هي مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والجزائر، وتزامن مع مناورات أخرى شملت أربع دول هي السنغال والمغرب وتونس ونيجيريا [29].

وبهدف تعزيز التنسيق والتعاون العسكري بين أمريكا ودول المغرب العربي والساحل تم عقد لقاء بقيت أشغاله سرية بين رؤساء أركان الحرب لثمان دول (تشاد، المغرب، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، تونس، والجزائر) والقيادة الأوربية للجيش الأمريكي (UE-EUCOM) في شتوتغارت بمقر هذه الأخيرة وذلك بتاريخ 23–24 مارس 2004. وشاركت الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة في شهر مارس 2004 في عملية عسكرية قامت بها أربع دول من الساحل (مالي، النيجر، تشاد، الجزائر) ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال.[30] ورغم أهمية هذه العمليات إلا أنها سيف ذو حدين، فهي وإن كانت تعمل على تقزيم هامش المناورة والحركة لدى هذه الجماعات الإرهابية، إلا أنها تعتبر عاملاً مساعدًا على زيادة عدد المجندين والمتطوعين في صفوفها بدعوى محاربة الصليبين الذين يعيدون غزو شمال إفريقيا وبلدان الساحل المسلمة، وهو ما يوجب على دول المنطقة توحيد جهودها في حربها على الإرهاب بعيدًا عن التدخل المباشر للدول

---

(28) انظر: M, Henry. Crumpton « contre –terrorisme : les EU félicitent les pays africains pour leur efforts » sur http// :usinfo.state.gove /fr/archives/2006.

(29) انظر: "حروب الاستئصال في الصحاري و البحار" جريدة المستقبل العدد 1969 الأربعاء 6 يوليو 2005 21 على الموقع: www.almostagbal.com/stories.aspx?storyID=129459

(30) انظر: Pierre Abromovici «activisme militaire de Washington en Afrique» le monde diplomatique juillet 2004 p14-15

الغربية، وذلك حتى تستطيع القضاء على هذه الجماعات الإرهابية، وطبعًا يجب أن يتم ذلك في إطار مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار جميع أسباب الظاهرة ومسبباتها.

(ب) **تنظيم الدولة الإسلامية الخطر القادم من الشرق**:

لقد أصبح الوضع الجهادي أكثر تعقيدًا مع بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام وطموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي إلى المغرب العربي مستغلاً وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغاربية لتوافر إمكانية التفاعل أيديولوجيًا وعملياتيًا ولوجستيًا وتنظيميًا، أي الأرضية الإيديولوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد جماعات متطرفة قريبة من أيديولوجية داعش كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وبعد احتلال أمريكا للعراق، وهو الوضع الذي استغله داعش، في استقطاب جهاديين من دول المغرب العربي للقتال في سوريا والعراق في صفوفه منذ عام 2011 وتقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي 300 مقاتل تونسي و 1200 مغربي و 170 جزائري،[31] فقد أقام الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون الإرهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة وذهابا [32]، مما أسس لعلاقة متعددة الجوانب علاقة إيديولوجية وعلاقة رفاق سلاح وعلاقات عامة وشخصية وأهداف وطموحات مشتركة انعكس آثارها في نقل الخبرة التي طبقت في سوريا والعراق إلى تونس وإلى ليبيا وإلى الجزائر نتيجة لعودة المقاتلين إلى بلادهم وليس أدل على ذلك من المعارك التي فتحوها ففي بنغازي ودرنا وفي تونس وفي الجزائر وفي مالي وفي مصر

---

(31) انظر: "رسالة مؤرخة في 13 مايو 2015 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 بشأن مكافحة الإرهاب" رقم S/2015/338 ص12 على الرابط:
http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1514127_AR.pdf

(32) نفس المرجع ص7.

البعدان الإيديولوجي والعملياتي هما مكونان هامان يعول عليهما تنظيم داعش في إدارة معركته في الساحة المغاربية.(33)

وتنبني استراتيجية التنظيم على السعي إلى توفير التمويل والمقاتلين بشكل فعال، إضافة إلى خلق حالة من التعبئة في أوساط الجهاديين في المنطقة من أجل مناصرة التنظيم وتقديم الدعم المعنوي له في مواجهة التحالف الدولي الذي بدأ يتشكل لوقف تقدمه، وهو ما سوف يستفيد منه التنظيم على المدى القصير، أما على المدى البعيد، فإن التنظيم، من خلال هذا التأييد، سيحظى بنفوذ واسع في المنطقة، يمكن أن يستخدمه في المستقبل، في حالة دخوله في صراع مع العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، وهو ما سوف يحوله إلى خطر عابر للحدود خلال المرحلة القادمة.

هذا الوضع ساهم في تشكل نوع من "الحزام الجهادي" في المنطقة، بشكل يمكن أن يهدد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد "داعش" داخل المنطقة بهذه الصورة الحالية، لاسيما أنه سيشجع التنظيمات الجهادية الموالية له، على تكثيف هجماتها ضد الدول التي تقيم فيها، من أجل إسقاط الأنظمة ما سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجة جديدة من العنف، خاصة أن غالبية تلك التنظيمات سوف تسعى إلى الالتزام بتوجهاته العنيفة باعتباره التنظيم الأكثر قدرة على تنفيذ أهدافه، لاسيما بعد إعلانه قيام "الخلافة الإسلامية."

2- الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات:

تعتبر أفريقيا عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة (34) وأدى انتشار السلاح

---

(33) انظر يحيي اليحياوي" عن دامس فرع داعش بالمغرب العربي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/23/%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%B3%D-%A7%D8%B9%D8%B4%D8%A8%D8%D9%84%D9%85%BA%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9 %8A

(34) Trafic d’armes à feu en Afrique de l’Ouest "
https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_FIREARMS_FR.pdf

الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدا هذا الانتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة.

وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرون في مسالك الصحاري وعارفون بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها. وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير [35] التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بملايين القطع. فيما يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد قطع السلاح في أفريقيا بـ 100 مليون قطعة [36] ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديًا أمنيًا خطيرًا يجعل إفريقيا جنوب الصحراء تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.

وتعكس الديناميات الحالية للاتجار بالأسلحة إلى ليبيا بعض الشبكات والتحالفات التي نشأت أثناء الثورة. وتعمل بعض البلدان الخليجية والأفريقية من أجل دعم أطراف فاعلة مسلحة بعينها، وتسعى شبكات السمسرة التي أنشئت أثناء الثورة وبعدها بنشاط إلى الحصول على صفقات أسلحة. ويحتمل أن عمليات النقل الجارية حاليا في ليبيا تسهم في إحداث مزيد من انتشار الأسلحة العسكرية داخل البلد وخارجها، وهو أمر لا يزال حتى الآن يشكل تحديًا كبيرًا لبلدان أخرى في المنطقة، ولاسيما من منظور الإرهاب [37].

(35) رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير 2014 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 2011/1973 الأمم المتحدة الوثيقة رقم S/2014/106

(36) Conférence ministérielle sur le commerce des armes légères, Genève, le 12 septembre 2008

(37) انظر رسالة مؤرخة في 23" فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن 128 /S/2015 ص 37.

فبيع الأسلحة في السوق السوداء المدنية تجارة تدر على أصحابها مداخل باهظة فقد أقيمت عدد من المتاجر لبيع الأسلحة الصغيرة علنًا في ليبيا ويتم عرض إعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الأسلحة. وتعمل الأمم المتحدة عبر خبرائها على رصد وتتبع مسار السلاح الليبي في المنطقة مستعينة في ذلك بالمعلومات التي تزودها بها دول المنطقة التي تحتجز قطع السلاح المهرب وأحيانًا لا تجد تجاوبًا من قبل بعض الدول كما هو الشأن بالنسبة للجزائر [38].

ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخزونات الحكومية بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحًا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت به أحلام الثورة، خاصة بعد انفلات العقد المناطقي والعشائري؛ حيث إن سقوط القذافي كان بمثابة الشرارة لحرب قبلية وأحيانًا إثنية كما هو حاصل بين قبيلة التبو وقبائل أولاد أسليمان العربية في الصحراء المتاخمة للحدود الجنوبية مع تشاد.[39]

وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقًا من ليبيا، ويشكِّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، مراكز رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرَّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكِّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل

---

(38) نفس المرجع.

(39) Ismaël Maazaz «TURBULENCES EN LIBYE MÉRIDIONALE : Une menace majeure pour le bassin sahélien»
NOTE D’ANALYSE GROUPE DE RECHERCHE ET D’INFORMATION SUR LA PAIX ET LA SÉCURITÉ Bruxelles 7 août 2014 p 4

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين، من جماعات انفصالية وحركات متطرفة كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة.[40]

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير الدراسات المهتمة [41] إلى أنّ نحو 25 في المائة سنة 2007 و 13 في المائة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل إلى أوروبا مر عبر دول أفريقيا الغربية بقيمة إجمالية 800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0.2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط أفريقيا في سنة 2009. وعمومًا فإن تجارة التهريب تدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة [42] إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

أصبح الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الأمريكولاتينيين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية والجنوبية،[43] فطريق الهروين والكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواقًا جديدة

---

(40) انظر رسالة مؤرخة في 23 فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن S/2015/128.

(41) Georges Berghezan « Panorama du trafic de cocaïne En Afrique de l’Ouest » Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité Bruxelles 2012 P 6

(42) Source : Rapport ONUDC - février 2013, p 6.

(43) Laurence AIDA AMMOUR, « Flux, Réseaux et Circuits de la criminalité organisée au Sahara-sahel et en Afrique de l'Ouest », *Institut de Recherches Stratégiques de l'école militaire (IRSEM)*, Paris, Cahiers du Cerem Spécial Sahel, n° 12, décembre 2009, p. 4.

وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات، حيث يلجأ المهربون إلى حماية الجماعة الإرهابية لتأمين طرق التهريب ولمعرفتهم بتضاريس المنطقة وجغرافيتها.

بذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدًا إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو امتداداتها الجغرافية، فكانت شمالاً نحو دول المغرب العربي وشرقًا نحو تشاد ومصر وجنوباً نحو إفريقيا الجنوبية. وهنالك طريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العرب ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال. أما عن العلاقة الثنائية التي تجمع تجارة المخدرات بالجماعات الإرهابية، نجد تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان وذلك باستعمال العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية كما أن تنظيم القاعدة، مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي، سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات أو قدّم الحماية لقوافل التهريب.(44)

وتعتبر أجهزة الاستعلامات الغربية أن الجنوب الغربي لليبيا (منطقة فزان) وبحيرة تشاد (وتضم الحدود بين تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر) كأهم مراكز الجهاد تعرف انتشارًا واسعًا لأنشطة التجارة غير المشروعة فالنيجر التي تتوسط هذه المنطقة تعتبر الممر الرئيسي للتهريب أولا بسبب موقعها وثانيا بسبب الفقر وضعف المؤسسات العامة وكذلك بسبب العمليات العسكرية في مالي التي دفعت بالمهربين إلى البحث عن ممرات بديلة.(45)

لقد كانت أعمال اللصوصية والعنف الطائفي والهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المتطرفة والانتقام من الجماعات المسلحة لاشتباه في عملها لجماعة معادية بمثابة الأخطار الكبرى التي تعرض المدنيين للعنف البدني، وقد أدت إلى زيادة مستوى

---

(44) ولفر لاخر "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012 ص7−9: http://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf

(45) Le Sahel central : au coeur de la tempête
Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 1

الإصابات في صفوف المدنيين،[46] مما قد يدفع بهم إلى مغادرة بلدانهم والنزوح أو الهجرة إلى مناطق أكثر أمنًا.

3- الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برًا وبحرًا وجوًا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غَير الشرعية، تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة.[47]

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها [48]: إنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويشمل هذا:

- الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ولكن استطاعوا الدخول سرًا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية: برًا، بحرًا، وجوًا).
- الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته التزوير يستهدف بالأساس وثيقة أسرار والهوية والمهاجرين في أوضاع غير نظامية.

---

(46) تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2227–2015) S/2015/732 ص6.

(47) المادة 3 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(48) Termes clés de la migration "http://www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration

وفي العقدين الأخيرين تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث إنّ أعداداً غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس والمغرب رغم صعوبة الوضع ومخاطر الطريق الطويلة فمثلاً المهاجر السنغالي يقطع 3000 كلم ليصل إلى الشمال الجزائري أو المغربي أو وصولاً إلى السواحل الليبية [(49)] الذي يبقى الممر المفضل بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه مدنه.

ومنذ سنة 2006 عرف محور السنغال موريتانيا المغرب انتعاشًا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة نواديب ونواكشوط دكار وبفعل طريق الأمل "route d'espoire" الرابط بين مالي ونواكشوط هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريتانيا وخليج عينا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة [(50)] إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى هو الطريق المفضل بعد سقوط نظام القذافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوروبية.[(51)]

ولكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو أخذها للعنصر النسوي وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة. ونقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر وطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين. فالصورة أخذت أبعاداً وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث

---

(49) voir Hein de Haas « Migration irrégulière d'Afrique Occidentale en Afrique du Nord et en Union européenne : Une vue d'ensemble des tendances générales » serie migration research de l' OIM n 32 Organisation internationale pour les migrations 2008 p 17

(50) Atlas de sahel p 137

(51) Le Sahel central : au coeur de la tempête
Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 P 2

تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى [52] وصولاً إلى منطقة الساحل الإفريقي ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالاً فأوروبا. فالمهاجر مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك.[53] فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي الاقتصادي والإنساني والاجتماعي والثقافي عبر الهجرة. وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية العبر وطنية لتأمين وثائق سفر مزورة وتأشيرات المرور المزورة أيضاً وحتى العملات الصعبة وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية. سواء في الدول الأصلية أو دول العبور أو دول الاستقبال، خاصة وأن للهجرة الغير شرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد. وذلك في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وتجنيدهم لحسابها، وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية واضطرار بعضهم إلى المتاجرة بالمخدرات ليتمكنوا من تمويل رحلاتهم. بالإضافة إلى التهديدات الصحية التي ترتبط بإمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة. علاوة على الإشكاليات القانونية المتعلقة بمنح الجنسية للأطفال الذين يزدادون في طرق الهجرة خاصة المنحدرين من أمهات تأخذ دولهم بمعيار الإقليمية في منح جنسيتها.

هذا دون أن نغفل الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني

---

(52) voir l'intervention de Honore Mimche et autres « la féminisation des migration clandestine en Afrique noir » présenté au colloque « mobilité au féminin, tanger 15-19 novembre 2005 http://rajfire.free.fr/IMG/pdf/feminisation_migrations_afrique.pdf
Rapport Afrique de Crisis Group N°227, 25 juin 2015 p 1

(53) Maxime Tandonnet, Migrations: La Nouvelle Vague Questions Contemporaines (Paris : L`Harmattan, 2003), p.6.

أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملة خاصة منها اليورو.[54]

3- العجز البنيوي والوظيفي للدولة:

لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لأفريقيا في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة اجتماعية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع.[55] وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية حيث لا وجود لانتماء وطني لدى سكان الساحل فالانتماء والولاء هو للقبيلة والعرق والإثنية وهو ما يكرسه السياسيون بمحاباة إثنياتهم وقبائلهم وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود البينية الأنثربولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي. كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أوحل النزاعات الداخلية.[56]

إنّ ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً وفي دول الساحل الأفريقي خصوصاً شجع بالضرورة على صعود لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول الساحل الضعيفة، وخصوصاً في المناطق

---

(54) Élie Goldschmidt" Migrants congolais en route vers l'Europe": http://www.cairn.info/revue-les-temps-modernes-2002-4-page-208.htm

(55) Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in : htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf

(56) Gérard-François DUMONT « La géopolitique des populations du Sahel » http://www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html

الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية،[57] مثل "جماعة بوكوحرام" التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها كالكاميرون، وتشاد. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر لتشكل سمة لمنطقة الساحل الأفريقي أو ما يسمى بقوس الأزمات.

تتسم دول القارة الأفريقية بأنّ نظم الحكم في غالبيتها عبارة عن أنظمة تستعصي على التصنيف، حيث يصعب أحياناً التمييز بين نظم الحكم العسكرية والمدنية. ففي ما بين سنة 1960 وسنة 2013 شهدت الدول الأفريقية أزيد من 80 انقلابًا.[58] ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول الأفريقية في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة، فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة. بالإضافة إلى الصراع على السلطة والثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبد تأييدا للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته، وحتى الدخول معه في صراع مسلح. ففي مالي مثلاً، ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية، ظهرت عدة جبهات عسكرية وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية لأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد، حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في مالي.

إن مجمل التهديدات الأمنية التي تمت الإشارة إليها أعلاه والتي تسم منطقة الساحل وتصنف دولها ضمن خانة الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل، تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي لدول الساحل خاصة الدول القريبة جغرافيا، وعلى رأسها دول المغرب العربي،

(57) الحافظ النويني " أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي) " مجلة المستقبل العربي العدد 422 ابريل 2014 ص63.

(58) voir Jean-Jacques Wondo Omanyundu « Coups d'État et militarocratie en Afrique post-indépendance »- See more at: http://desc-wondo.org/fr/coups-detat-et-militarocratie-en-afrique-post-independance-jj-wondo/#sthash.aeJxehqw.dpuf

التي كانت تاريخيًا مرتبطة بالساحل بأواصر التجارة والقرابة والمصاهرة والتي حاول الاستعمار الأجنبي قطعها وعزل المنطقة عن عمقها الاستراتيجي وعن جذورها، لكن هذه المخاطر التي يحملها هذا الوضع يحتم عليها إعادة إحياء الروابط التاريخية التي جمعتها بالعمق الإفريقي من خلال منطقة الساحل.

المحور الثالث: **سبل مواجهة العالم العربي لتلك التحديات**

حاولت الدول المغاربية منذ الاستقلال تعزيز علاقتها مع الدول الأفريقية فالمغرب الذي كان منشغلاً باستكمال وحدته الترابية واسترجاع أقاليمه الجنوبية ومركزًا على علاقته مع فرنسا والدول الغربية كانت تربطه علاقات خاصة بكل من السنغال وساحل العاج والجابون والزائير فيما كان شبه غائب عن باقي العواصم الأفريقية، فخلال سنوات السبعينات والثمانينات كانت علاقته التجارية مع الدول الأفريقية الأخرى ضعيفة رغم أنه كان يطمح إلى أن يصبح جسرًا بين أفريقيا والمتوسط. هذا في الوقت الذي كانت الجزائر تتبنى سياسة مختلفة فهي تدعم حركات التحرر الوطني وتعزيز علاقات التعاون والتواصل، ففي ما بين سنتي 1963 و1976 عقدت 16 اتفاقية تعاون ثقافي وعلمي مع الدول الأفريقية الفرنكوفونية و21 اتفاقية للنقل والتواصل وأزيد من 40 اتفاقية تجارية (رغم محدودية نتائجها).[59]

وتعرف دول المغرب العربي تماسًا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا. وهو سياق موسوم بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية بالمنطقة.

---

(59) un atlas de sahara –sahel … » opcit p 116

وتستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًّا يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16 من فبراير/شباط 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي "مجموعة الدول الخمس في الساحل". بأجندة تتضمن بعدًا أمنيًّا، في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال تشاد والنيجر وشرق مالي، هذا التجمع الذي قد ينظر إليه كبديل عن التجمعات الأخرى خاصة تجمع دول الساحل والصحراء المصطلح عليه (سين صاد) المؤسس في أوائل فبراير/شباط 1998، والذي يعتبر أوسع تجمع لدول المنطقة. فهو يضم 28 دولة، وحوالي نصف سكان القارة الأفريقية. والأهم أن أعضاءه اتفقوا على تعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتؤكد المعاهدة المنشئة على أن من أهدافه إقامة اتحاد اقتصادي شامل، ومخطط تنموي متكامل، وإزالة العوائق أمام حركة الأشخاص، ورأس المال، وحريات الإقامة والعمل والتملك، وتدفق التجارة والخدمات، وتشجيع وسائل النقل والاتصالات.

ومن هنا اعتمدت الدورة الاستثنائية لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع في 17 فبراير/شباط 2013 بالعاصمة التشادية إنجمينا معاهدة جديدة للمنظمة، ومجموعة من النصوص المتعلقة بالنظام الداخلي لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي والنظام المالي. واعتبر ذلك ولادة جديدة لتجمع دول الساحل والصحراء يمكن للمغرب أن يكون قائدًا لها باعتبار هذا التجمع هو الإطار القادر على تجاوز إشكالات المنطقة الأمنية والسياسية بغية قطع الطريق أمام المشاريع المحلية والأجنبية في المنطقة التي تؤدي إلى مزيد من التهميش للأجندة المغربية في المنطقة، خصوصًا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة.

وبالتالي فإن أي رؤية مغربية أو أجنبية لإيجاد حل للأزمة في مالي ومنطقة الساحل عمومًا لابد أن تقوم على العناصر التالية:

1- الإقرار بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وأن الحل ينبغي أن يكون إقليميًا وبعيدًا عن التدخل العسكري الأجنبي الذي يذكي الصراعات والنزاعات المحلية ويكون مبررًا لانتعاش نشاط الجماعات المتطرفة وأن يقتصر هذا الدور الأجنبي على الدعم المادي واللوجستي.

2- تبني سياسة تجمع بين الاستباقية – الوقاية – والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و"الإرهاب" وذلك عن طريق تمكين دول المنطقة من تحقيق شروط التنمية ومن الاستفادة من ثرواتها وتحقيق عدالة توزيعية تشمل جميع المناطق والفئات.

3- الإقرار بأن المخرج من الوضع المتأزم بمنطقة الساحل هو بناء دولة وطنية قائمة على الجهوية أو على فيدراليات تعترف بالخصوصيات الإثنية والعرقية واللغوية.

وعمومًا فإن المغرب عليه أن يقوم بدور مهم بالمنطقة من خلال خلق استراتيجية التعاون الثلاثي، الاقتصادي والأمني والسياسي ووضع خبرته وتجربته رهن إشارة دول منطقة الساحل دون إغفال أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه باقي الدول الأفريقية والتي ينبغي على الدبلوماسية المغربية أن تعزز من انفتاحها عليها والتنسيق معها لحل أزمات المنطقة خاصة والقارة الأفريقية عمومًا.